الأمم المتحدة
S/PRST/2017/5
مجلس الأمن
Distr.: General
4 April 2017
Arabic
Original: English

# بيانٌ من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٧٩١٣ التي عقدها مجلس الأمن في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء استمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة، لا سيما في محيط بامباري الواقعة في مقاطعة أواكا، ومؤخرا في باكوما الواقعة في مقاطعة مبومو، والتي أسفرت عن خسائر فادحة في صفوف المدنيين وتشريد أعداد كبيرة من السكان.

”ويشجب مجلس الأمن جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين وما يُرتكب من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان وما تتعرض له المباني التابعة لوكالات المساعدة الإنسانية من نهب. ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في البلد، بما في ذلك حالة اللاجئين والمشردين داخليا، إذ يحتاج قرابة نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، وعددهم حوالي ٤,٦ ملايين نسمة، إلى المساعدة الإنسانية.

”ويدين مجلس الأمن بشدة أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة وما تقوم به من محاولات للسيطرة بالقوة على الأراضي والموارد، ويحث كل الجماعات المسلحة، وبوجه خاصة الجبهة الوطنية من أجل نهضة جمهورية أفريقيا الوسطى وتنظيم الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، على الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والوفاء، دون أي قيود، بالتزامها فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

”ويجدد مجلس الأمن دعمه للرئيس توادیرا ويرحب بالدور الهام الذي يضطلع به في تحقيق الاستقرار في البلد، وتعزيز السلام والمصالحة، والنهوض بالخطط الرامية إلى نزع السلاح، وتهيئة المجال أمام تحقيق التنمية الطويلة الأجل، وبناء قدرات مؤسسات الدولة وتقديم الخدمات الأساسية، بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين. ويرحب مجلس

040417 040417 17-05422 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

الأمن بالجهود التي يبذلها الرئيس توادیرا للمضي قدما بحوار يشمل جميع الجماعات المسلحة بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

”ويجدد مجلس الأمن أيضا دعمه للممثل الخاص للأمين العام، بارفيه أونانغا – أنيانغا، ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ ولايتها دعما لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بسبل منها اعتماد موقف استباقي وصارم تجاه الجماعات المسلحة.

”ويشير مجلس الأمن إلى مبادئ المصالحة الوطنية والإصلاح المتفق عليها في منتدى بانغي في أيار/مايو ٢٠١٥ والمنصوص عليها في الميثاق الجمهوري للسلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، وكذلك إلى الاتفاقات المبرمة بشأن مبادئ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن؛ والعدالة والمصالحة؛ وإصلاح قطاع الأمن.

”ويشير مجلس الأمن أيضا إلى الحاجة الماسة والضرورة الملحة لمساءلة ومحاكمة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويشير مجلس الأمن كذلك إلى ما أبداه شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من رفض قاطع للإفلات من العقاب خلال منتدى بانغي والمشاورات التحضيرية التي أجريت تمهيدا له.

”ويرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، ويدعو إلى البدء في تشغيلها على وجه السرعة.

”وينوه مجلس الأمن باتفاق المبادرة الأفريقية من أجل السلام والمصالحة المبرم بين الحكومة وجميع الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يرمي، دعما لجهود الرئيس توادیرا، إلى تعزيز المصالحة والحوكمة الشاملة للجميع بصورة مستدامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي سيستفيد من النتائج التي توصل إليها منتدى بانغي والتوصيات الصادرة عنه. ويرحب مجلس الأمن بالتزام كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وسائر الشركاء الإقليميين بالعمل معا لإنجاح عملية السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على دفع المبالغ المتعهد بها في المؤتمر الدولي الذي عُقد في بروكسيل (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، وكذلك في مؤتمر التضامن الأفريقي الذي عُقد في أديس أبابا (١ شباط/فبراير ٢٠١٧) دعما لتنفيذ أولويات بناء السلام في البلد على النحو المبين في الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الإنعاش وتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويشدد في هذا السياق على الدور القيّم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في إسداء المشورة الاستراتيجية للجهود المبذولة من أجل بناء السلام

وفي دعم اتباع نهج يتسم بمزيد من الاتساق والتنسيق والتكامل في تلك الجهود، والمضي قدما في تنفيذ الالتزامات الواردة في إطار المساءلة المتبادلة.

”ويشير مجلس الأمن إلى سياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويحث جميع القوات غير التابعة للأمم المتحدة، المأذون بها بموجب ولاية صادرة عن مجلس الامن، على اتخاذ التدابير المناسبة لمنع ومكافحة الإفلات من العقاب على أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها الأفراد التابعون لها.“